



جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسي
والتشريعات الاقتصادية

دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاقتصاد المصري ومواجهه الأزمات المالية

بحرث مستخلص من رسالة دكتوراه

دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمات المالية " دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر "

رسالة مقدمة من الباحثة

امل رفعت عبد الكريم المتولي

للحصول علي درجة الدكتوراه بقسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

مدير مركز الدراسات السياسية والدولية بجامعة المنصورة

ووكيل الكلية للدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة المنصورة

دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاقتصاد المصري ومواجهه الأزمات المالية

الملخص

يتناول هذا البحث بشكل معمق دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاقتصاد المصري، مع التركيز على الصندوق السيادي المصري كنموذج تطبيقي يعكس أهمية هذه الصناديق في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات الاقتصادية. ويوضح البحث كيف ساهم الصندوق منذ تأسيسه عام ٢٠١٨ في استثمار الأصول غير المستغلة وتعظيم الاستفادة منها من خلال الدخول في شركات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص، محلياً ودولياً، في قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم، السياحة، البنية التحتية، والطاقة. كما يستعرض البحث الدور الفعال للصندوق خلال الأزمات، خاصة أزمة كورونا، من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية، مثل الصناعات الدوائية والتكنولوجيا المالية، مما ساعد على تقوية قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات. وقد أظهر البحث أيضاً التزام الصندوق بمعايير الحوكمة والشفافية من خلال تبنيه مبادئ "سانتياغو" الدولية، وانضمامه إلى المنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية، ما عزز من مكانته عالمياً ورفع مستوى الثقة في أدائه الاستثماري. ويخلص البحث إلى أن الصندوق السيادي المصري يمثل أداة استراتيجية محورية لتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي، وتوفير مصادر تمويل بديلة ومستدامة، شريطة استمرار تطوير السياسات الاستثمارية، وتوسيع التعاون الدولي، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة لضمان الاستفادة القصوى من هذه الأداة المالية المهمة في مستقبل الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية

صناديق الثروة السيادية ؛ الاقتصاد المصري ؛ الأزمات المالية

Abstract:

This research provides an in-depth analysis of the role of sovereign wealth funds in supporting the Egyptian economy, with a particular focus on the Egyptian Sovereign Fund as a practical model that demonstrates the importance of such funds in achieving financial stability and addressing economic crises. The study highlights how the fund, since its establishment in 2018, has played a vital role in investing underutilized state assets and maximizing their value through strategic partnerships with both public and private sectors, domestically and internationally, in key areas such as healthcare, education, tourism, infrastructure, and energy. The research also emphasizes the fund's effective response during crises, especially the COVID-19 pandemic, by redirecting investments toward priority sectors such as pharmaceuticals and financial technology, which strengthened the country's ability to absorb economic shocks. Additionally, the study showcases the fund's commitment to governance and transparency through its adoption of the international "Santiago Principles" and its full membership in the International Forum of Sovereign Wealth Funds, enhancing its global reputation and investor confidence. The research concludes that the Egyptian Sovereign Fund represents a strategic tool for promoting sustainable development, achieving real economic diversification, and providing alternative, long-term financing sources—provided that investment policies continue to evolve, international cooperation expands, and accountability mechanisms are effectively enforced to ensure maximum benefit from this vital financial instrument for Egypt's economic future.

Keywords: Sovereign wealth funds; Egyptian economy; financial crises

مقدمة:

تعد صناديق الثروة السيادية أحد الأدوات المالية الهامة التي تستخدمها الدول لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل، خصوصاً في مواجهة الأزمات المالية والتحديات الاقتصادية. وفي ظل ما يمر به الاقتصاد المصري من تحديات متعددة، مثل تقلبات الاقتصاد العالمية، التضخم، والضغوط المالية الداخلية، تبرز أهمية دور هذه الصناديق في دعم الاقتصاد الوطني. هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على كيفية استفادة مصر من صناديق الثروة السيادية في تعزيز الاستقرار المالي، وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات الحيوية، وكذلك دورها في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية. أيضاً تعد الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق السيادي النرويجي من أبرز النماذج الناجحة في إدارة الثروات الوطنية، حيث يعتمد على تنوع استثماراته عبر الأسواق المالية العالمية لتحقيق عوائد مستدامة. يركز الصندوق على مبدأ الشفافية والتخطيط طويل الأجل، مما يعزز استقراره المالي وقدرته على التأقلم مع تقلبات الأسواق.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في معرفة مدى مساهمة صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمات المالية. ويمكن عرض إشكالية البحث استناداً لما سبق في التساؤل الرئيسي التالي:

هل ساهمت صناديق الثروة السيادية بالفعل في معالجة الأزمات المالية، وهل يوجد اختلاف في التأثير لتلك الصناديق من دولة لأخرى؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

١. هل ساهمت صناديق الثروة السيادية في التصدي للأزمات المالية؟
٢. ما هي المصادر الرئيسية لتمويل صناديق الثروة السيادية؟
٣. ما هي الاستراتيجيات المتبعة من قبل بعض الدول التي تتميز عن غيرها في صناديق الثروة السيادية؟

٤. هل تخضع صناديق الثروة السيادية لمعايير الحوكمة والشفافية المتفق عليها ؟
٥. كيف تفاعلت الصناديق السيادية مع الازمات المالية ؟ وما هي الاجراءات المتخذة لمواجهتها؟

أهمية البحث:

١. مساهمات صناديق الثروة السيادية في التصدي للأزمات المالية.
٢. المصادر الرئيسية لتمويل صناديق الثروة السيادية.
٣. الاستراتيجيات المتبعة من قبل بعض الدول التي تتميز عن غيرها في صناديق الثروة السيادية.

٤. مدى خضوع صناديق الثروة السيادية لمعايير الحوكمة والشفافية المتفق عليها.
٥. كيفية تفاعل الصناديق السيادية مع الازمات المالية والإجراءات المتخذة لمواجهتها.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

١. التعرف بصورة دقيقة على صناديق الثروة السيادية، وكيف ساهمت تلك الصناديق في التصدي للآزمات المالية الذي يعد من اهم المشكلات التي تواجه كافة الدول.
٢. التعرف على أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول الرائدة التي تعزز من أداء صناديق الثروة السيادية.
٣. دراسة معايير الحوكمة والشفافية التي تعزز أداء الصناديق السيادية.
٤. التعرف على مدى فعالية الصناديق السيادية في مواجهة ج، وهل استطاعت الدول في توظيف موارد تلك الصناديق بطريقة سليمة في التصدي لتلك الآزمات .

منهج البحث:

تعتمد الباحثة على المنهج الاحصائي الوصفي والمنهج التحليلي، ايضاً ستعتمد الباحثة على المنهج الاستقرائي وذلك بالرجوع الى العديد من البيانات من خلال الكتب والابحاث العلمية المتخصصة وكذا الرسائل العلمية والدوريات العربية والاجنبية وبعض المواقع الالكترونية والتقارير المنشورة عن اداء صناديق الثروة السيادية.

فروض البحث:

يقوم البحث على عدة فروض رئيسية تتمثل فيما يلي:

١. مساهمة صناديق الثروة السيادية في معالجة الآزمات المالية.
٢. الاختلافات بين الدول وبعضها في فعالية تلك الصناديق في التصدي للآزمات المالية.
٣. صناديق الثروة السيادية تعتبر اداه من أدوات تمويل الاقتصاد العالمي.
٤. صناديق الثروة السيادية أهميتها كبيرة جداً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي.

خطة البحث:

المبحث الأول: صناديق الثروة السيادية في مصر وأهميتها الاقتصادية وألية تمويلها .
المطلب الأول: ماهية الصندوق السيادي المصري وأهميته .
المطلب الثاني: أنواع الصندوق السيادي المصري وألية تمويله.
المبحث الثاني: دور صناديق الثروة السيادية المصرية في دعم الاستثمار والتنمية الصناعية والعمرانية واستراتيجية الصندوق في مواجهة الآزمات المالية .

المطلب الأول: مدي تأثير الصندوق السيادي المصري علي الاستثمار والتنمية
المطلب الثاني: دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات المالية.

المبحث الأول

صناديق الثروة السيادية في مصر وأهميتها الاقتصادية وألية تمويلها

تمهيد وتقسيم:

تُعتبر صناديق الثروة السيادية في مصر من الأدوات المالية الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير موارد مالية مستدامة. تلعب هذه الصناديق دوراً محورياً في توجيه الفوائض المالية للدولة نحو استثمارات تساهم في دعم النمو والتنمية على المدى الطويل. يعتمد تمويل هذه الصناديق بشكل أساسي على الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، بالإضافة إلى العوائد المحققة من الاستثمارات الحكومية. تسهم هذه الآلية في تعزيز قدرة مصر على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني.

وعلي ما تقدم سوف نقسم هذا المبحث الي مطلبين :

المطلب الأول : ماهية الصندوق السيادي المصري وأهميته .

المطلب الثاني : أنواع الصندوق السيادي المصري وألية تمويله.

المطلب الأول

ماهية الصندوق السيادي المصري وأهميته

تمهيد وتقسيم:

الصندوق السيادي المصري هو أداة استثمارية استراتيجية أُنشئت بهدف إدارة الأصول المالية للدولة وتميمتها بما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني. تم تأسيس الصندوق في ٢٠١٨ ليكون محورياً رئيسياً في استثمار الفوائض المالية المتاحة من خلال استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات، مثل الطاقة، والعقارات، والبنية التحتية.

يعتبر الصندوق أداة هامة لتنويع مصادر دخل الدولة، مما يساعد على تقليل الاعتماد على الإيرادات التقليدية مثل الضرائب وموارد النفط. كما يساهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية، ويعزز من الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل .

صندوق مصر السيادي هو صندوق ثروة سيادي مملوك لجمهورية مصر العربية يتكون من أصول مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات أو أجهزة استثمارية اخري من الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار ويعمل تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء. تم تأسيسه

بموجب القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والمالية في البلاد من خلال إدارة الأصول والأموال المملوكة للصندوق والاستثمار في مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية. يقدر رأس مال الصندوق بحوالي ١٢,٧ مليار دولار أمريكي، بينما تبلغ أصوله حوالي ٦٣٧ مليون دولار أمريكي^(١).

أكد أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، اهتمام الصندوق بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أن دوره يركز على دعم هذا القطاع لما له من قدرة على الاستدامة وترشيد الإنفاق. وأضاف سليمان أن سياسة الاستثمار التي يتبعها الصندوق لا تقتصر على الاستفادة من الفرص العابرة، بل تركز على القطاعات المستدامة، مع إعطاء الأولوية للقطاع العقاري، حيث تمتلك مصر ثروات عقارية ضخمة، وتكمن أولويتنا في كيفية تحويل هذه الثروات إلى أصول مستدامة تُمى وتحفظ. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشروع المبنى المجمع لوزارة الداخلية، الذي يعد من أكبر الاستثمارات التي نفذها الصندوق

وأوضح سليمان أن الصندوق تمكن من تنفيذ ١٦ مشروعاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة حتى عام ٢٠٢٣، بإجمالي استثمارات بلغت ٤٨ مليار جنيه. تشمل هذه الاستثمارات ٧ قطاعات متنوعة، هي: المرافق والبنية الأساسية، السياحة والاستثمار العقاري، تطوير الآثار، الخدمات المالية، التحول الرقمي، الخدمات الصحية، والصناعات الدوائية. كما تضمن مشاريع استثمارية عينية مثل حق انتفاع مجمع التحرير، الذي حقق عائداً استثمارياً قدره ٣٠٠ مليون دولار، وكذلك حق إيجار مبنى وزارة الداخلية الذي سجل مضاعفاً استثمارياً بلغ ٨٠٠ مليون جنيه. كما بلغ حجم الاستثمار في المدارس نحو مليار جنيه، بالإضافة إلى استثمارات في قطاعي الزراعة والتعليم، وكذلك في قطاع السياحة والفندقة^(٢).

تظهر أهمية صناديق الثروة السيادية بشكل واضح في النظام المالي العالمي من خلال قدرتها على امتصاص الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار المواد الأولية، مما يوفر للدول المالكة لهذه الصناديق هامش أمان يمكنها من الحفاظ على استقرار موازناتها العامة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية. هذه الصناديق تمنح الدول استقلالية نسبية في سياساتها المالية، مما يمكنها من تنفيذ برامجها التنموية دون القلق من تقلبات أسعار المواد الأولية.

(١)https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D9%85%D%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A

(٢) أول تقرير -صندوق مصر- السيادي- عن-جهوده-وخطته-الاستثمارية- <https://www.youm7.com/story/2024/1/5> اليوم السابع.

من جهة أخرى، تسهم صناديق الثروة السيادية في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر من خلال قدرتها التمويلية الهائلة التي تمكن الدول من تغطية وارداتها لعدة سنوات دون الحاجة إلى الاعتماد على مصادر الدخل الأخرى. كما أن هذه الصناديق تعمل على تحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة، خاصة في حال نضوب الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم صناديق الثروة السيادية بتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الاستثمار في قطاعات جديدة. على سبيل المثال، سعى صندوق أبوظبي ودبي إلى تطوير قطاعي السياحة والترفيه، وهو ما يوفر لهما موارد مستدامة وغير مرتبطة بالمواد الأولية، التي تظل عرضة للنضوب مهما بلغ حجم احتياطياتها.

تعد صناديق الثروة السيادية أيضاً أداة فعالة في تقليل حجم المديونية الخارجية والداخلية، حيث يمكن استغلال أصول الصناديق لتسديد الديون. علاوة على ذلك، تلعب هذه الصناديق دوراً مهماً في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها على البلدان المالكة، حيث تساهم في منع انهيار الأسواق المالية المحلية من خلال ضخ استثمارات وأموال في اقتصادات الدول المتأثرة بالأزمات المالية.

تجدر الإشارة إلى أن صناديق الثروة السيادية شهدت نمواً كبيراً في الحجم والعدد وأصبحت أكثر تطوراً في مجال الاستثمار. وقد أصبح لها دور استراتيجي في الاقتصاد العالمي، حيث تسعى هذه الصناديق إلى تعديل استثماراتها وسياساتها لمواكبة مكانتها المركزية ضمن أسواق المال. هذه الصناديق، رغم حداثة مقارنتها بالهيئات المالية الأخرى، أثبتت مكانتها البارزة في النظام المالي العالمي، ويعكس ردود الأفعال المختلفة تجاهها دعماً متزايداً لموقعها، حيث تتباين الآراء بين مؤيدين وحذرين من نشاطها.

ويُظهر هذا الدور الكبير لصناديق الثروة السيادية في إدارة الاقتصاد الكلي والجزئي أهمية التنسيق بين هذه الصناديق والمؤسسات الحكومية الأخرى. فالآثار المباشرة لأصول الصندوق وعوائده على السياسات المالية والنقدية تستدعي اهتماماً خاصاً، حيث إن السياسة المالية تتأثر بقوانين تمويل الصندوق وسحب العوائد منه، بينما تؤثر التقلبات في عوائد الصندوق على السياسة النقدية من خلال التغيرات في الطلب الكلي، وهو ما ينعكس على معدلات التضخم وسعر الصرف.

وفيما يتعلق بالدول النامية، يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفقر، حيث تم إنشاء بعض الصناديق في دول أفريقية تعتمد على صادرات البترول والغاز الطبيعي بهدف إدارة

واستثمار عوائد هذه الموارد الطبيعية. بذلك، تُستثمر هذه العوائد في مشاريع تنمية محلية، مما يحقق استفادة مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية^(٣).

تتميز صناديق التنمية السيادية عن غيرها من المؤسسات المالية بامتلاكها معرفة عميقة بالفرص المحلية وقدرتها على بناء شراكات استراتيجية. ولم تعد هذه الصناديق مجرد أدوات لحفظ الثروة، بل أصبحت محفزاً لإنشائها، كما يظهر في تجربة صندوق "تيمسيك" في سنغافورة وصندوق الاستثمار المباشر الروسي، حيث يسعيان إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية. وتتبنى هذه الصناديق نهجاً مرناً ومبتكراً لتحقيق التنمية المستدامة، مع ضرورة اقتران هذه المرونة بحوكمة فعالة وإدارة رشيدة^(٤). علاوة على ذلك يمكن لصندوق مصر السيادي أن يسهم بشكل كبير في تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والتنموية الحيوية، من خلال استراتيجيات فعالة ومبنية على أسس الاستثمار المستدام والشراكات الاستراتيجية من أبرز هذه المساهمات:

١. **ضبط وترشيد الإنفاق العام:** يعمل الصندوق على تقليص أعباء المشاريع الخاسرة التي تتكبدها الدولة، حيث يقوم بضم هذه المشاريع إلى استثماراته، ومن ثم يُحسن إدارتها وفقاً لمعادلة التكلفة والعائد. بذلك، يساهم الصندوق في تحقيق أرباح من خلال تطوير هذه المشاريع، وبالتالي تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

٢. **تحفيز الاستثمار المحلي:** يقوم الصندوق بدور محوري في تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال دخول شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، أو عبر اشتراك المستثمرين المحليين في ملكية المشروعات العامة. هذا التعاون يعزز النمو الاقتصادي ويحفز القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية.

٣. **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** يساهم الصندوق في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم ضمانات للمستثمرين، سواء عبر دخولهم شركاء في مشروعات استثمارية مباشرة أو من خلال المشاركة مع صناديق استثمارية عربية وأجنبية. هذا التعاون يزيد من تدفق رؤوس الأموال ويعزز الاستقرار المالي والاقتصادي.

(٣) د/احمد ماهر شمس الدين، صناديق الثروة السيادية – مجلة البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد ٨ العدد ١ - لسنة ٢٠٢٤، ص ٩٧-٩٦-٩٥.

(٤) Peter B. Clark and Ashby H.B. Monk Sovereign Development Funds: Designing High-Performance, Strategic Investment Institutions, September 30, 2015, PP 2-8.

٤. دفع عجلة التنمية الاقتصادية: من خلال استثمارات وشراكاته مع كل من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فضلاً عن التعاون مع الصناديق العربية، يساهم الصندوق في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما يعمل على خلق فرص عمل جديدة، وتخصيص الموارد المتعطلة في مجالات حيوية، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

٥. دعم البنية التحتية: يمكن للصندوق أن يلعب دوراً مهماً في تمويل أو المشاركة في مشروعات البنية التحتية، لاسيما في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، مما يساعد على تقليل العبء على الموازنة العامة للدولة في ظل ما تعانيه من تحديات مالية. تعد هذه الاستثمارات حيوية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من خدمات الصحة والتعليم، وتعتبر من الركائز الأساسية التي تساهم في تحسين جودة الحياة في مصر لذلك يعتبر صندوق مصر السيادي أحد الأدوات الرئيسية في تعزيز الاستفادة المالية والاقتصادية للبلاد^(٥).

يعتبر دور الصناديق السيادية في تطوير التعليم الفني من الأبعاد الحيوية التي تساهم في تعزيز قدرات الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل. تلعب هذه الصناديق دوراً مهماً في تمويل برامج التعليم الفني والمهني، مما يساهم في توفير تدريب متخصص يتناسب مع احتياجات الاقتصاد المحلي والعالمي. كما تعد الصناديق السيادية آلية فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمارات استراتيجية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية صناديق الثروة السيادية كأداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ففي مقال بعنوان “الصناديق السيادية: حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول”، طرحت د. أماني أحمد مختار، أستاذة الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة السويس، أهمية هذه الصناديق كوسيلة استراتيجية للدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني. ولفتت مختار إلى أن الصناديق السيادية تمثل أداة حيوية لتنمية الاقتصاد الوطني، لكونها تساهم في إدارة أصول الدولة بشكل فعال وتحقيق عوائد مالية تساهم في تمويل المشروعات التنموية الكبرى كما أضافت أن مستقبل الصناديق السيادية في مصر يشهد توجهات استراتيجية واعدة، تتمثل في:

١. التركيز على التنمية المستدامة: من المتوقع أن تتبنى الصناديق السيادية في مصر استراتيجيات استثمارية تعزز من الاستفادة الاقتصادية والبيئية. سوف يكون هناك تركيز خاص على الاستثمارات في الطاقة المتجددة، تكنولوجيا البيئة، والمشروعات الخضراء، بالإضافة إلى التنمية الحضرية المستدامة، مما يساهم في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية على حد سواء.

(٥) د/ آيات صلاح دكروري، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، مقالة لسنة ٢٠٢٢، ص ٤٨

٢. التوسع في قطاعات جديدة: من المتوقع أن تزداد الاستثمارات في القطاعات الحديثة والواعدة مثل التكنولوجيا، الابتكار، التعليم، الصناعات الإبداعية والثقافية. ويعد هذا التوسع في هذه القطاعات من أهم استراتيجيات الصناديق السيادية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني. التعاون الإقليمي والدولي: ستسعى الصناديق السيادية في مصر إلى تعزيز التعاون مع صناديق السيادة في دول أخرى من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وتنفيذ استثمارات مشتركة. هذا التعاون سيؤدي إلى تعزيز التجارة والاستثمار، ويمنح مصر فرصاً جديدة للنمو الاقتصادي من خلال الشراكات الإقليمية والدولية^(٦).

(٦) نشر مركز المعلومات، الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء - ١/١١/٢٠٢٢

المطلب الثاني

أنواع الصندوق السيادي المصري وألية تمويله

تمهيد وتقسيم:

الصناديق السيادية المصرية هي كيانات استثمارية تابعة للدولة، تهدف إلى إدارة الأموال العامة وتمييزها على المدى الطويل. تشمل الأنواع الرئيسية مثل "صندوق مصر السيادي" و"صندوق الاستثمار في مشروعات البنية التحتية"، حيث يركز كل منها على مجالات مختلفة مثل الاستثمار العقاري والطاقة والبنية التحتية. آلية تمويل هذه الصناديق تعتمد على تخصيص جزء من الأصول الوطنية أو عائدات الموارد الطبيعية والاحتياطات المالية، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية.

إضافة الى ما سبق يضم صندوق مصر السيادي أربعة صناديق فرعية هي:

صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي وصندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية وصندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار وصندوق مصر الفرعي للخدمات الصحية والصناعات الدوائية.

١. صندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار:

تم إنشاء هذا الصندوق وفقاً لقرار رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٠ بهدف الاستثمار في تطوير السياحة، العقارات، وآثار مصر. يعمل الصندوق على استغلال الثروة العقارية الحكومية المهمة، والتي تشمل ٢٨٠ قطعة أرض بمساحة ٢٥ مليون متر مربع، إضافة إلى ٦٨٠ عقاراً من بينهم ١٥ عقاراً ذا طابع معماري مميز. تهدف الاستثمارات إلى تحقيق عوائد من استغلال هذه الأصول العقارية وبيعها، وذلك بالتعاون مع الصناديق والمؤسسات المالية العربية والدولية.

٢. صندوق مصر الفرعي للصناعات الدوائية والخدمات الصحية:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قرار رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠، ويهدف إلى تعزيز الاستثمارات في الصناعات الدوائية والخدمات الصحية وفق أفضل المعايير الدولية. يركز الصندوق على التعاون مع المؤسسات المالية والصناديق العربية والأجنبية لتحقيق العوائد الاستثمارية المحددة.

٣. صندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية:

تأسس هذا الصندوق بموجب قرار رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ بهدف الاستثمار في تحسين وتطوير المرافق والبنية التحتية في مصر. يتعاون الصندوق مع الصناديق والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق عوائد مستدامة في هذا القطاع الحيوي.

٤. صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي:

تم تأسيس هذا الصندوق بموجب قرار رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠، ويهدف إلى الاستثمار في المجالات المالية غير المصرفية والتحول الرقمي، بما في ذلك التأمين، التمويل العقاري، التكنولوجيا المالية، والشمول المالي. يتعاون الصندوق مع الجهات المالية والمصارف لتطوير الأنشطة المرتبطة بالخدمات المالية والرقمية في مصر.

حقق صندوق مصر السيادي نجاحاً كبيراً في جذب استثمارات ضخمة بلغت ٣,٣ مليار دولار من صناديق سيادية عربية أخرى. شملت هذه الاستثمارات قطاعات استراتيجية مثل الهيدروجين الأخضر، السياحة، تطوير الآثار، الصناعة، والتحول الرقمي. كما يخطط الصندوق لتنفيذ ٤٤ مشروعاً بتكلفة إجمالية تصل إلى ١٤٤ مليار جنيه في السنوات القادمة، ما يعكس التزامه بتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق العوائد المرجوة^(٧).

ترتيباً على ما سبق، تُصنف صناديق الثروة السيادية بناءً على مصادر تمويلها إلى أربعة أنواع رئيسية، وهي كما يلي:

١. **صناديق المواد الأولية:** تنشئها الدول المصدرة للمواد الأولية، وخاصة النفط، بهدف الحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة. وتعتبر هذه الصناديق أداة استراتيجية لتخزين الفوائض الناتجة عن تصدير الموارد القابلة للنضوب، مثل النفط والغاز.

٢. **صناديق فوائض المدفوعات التجارية:** تنشئها الدول التي تحقق فائضاً مالياً غير نفطي نتيجة للتنافسية العالية في الأسواق العالمية. يُحوّل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية بهدف استثمارها في الأصول المالية، خاصة في دول أمريكا اللاتينية التي تعاني من نقص في الاستثمار المحلي.

٣. **صناديق عوائد الخصخصة:** تنشأ هذه الصناديق في الدول التي تقوم بخصخصة القطاعات العامة والحكومية، وبالتالي تحقق عوائد مالية ضخمة. تستخدم بعض الدول هذه العوائد لتمويل الميزانية العامة، بينما تُحوّل دول أخرى جزءاً منها إلى صناديق سيادية لتجنب التضخم الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي غير المنضبط.

(7)Report issued by swf institute sovereign wealth fund rankings, 2020. Available at <https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>. 14/9/2022

٤. صناديق فائض الميزانية: تقوم بعض الدول بتحويل الفائض الناتج عن الميزانية العامة إلى صناديق سيادية بهدف استثماره في الأصول المالية وتحقيق عوائد إضافية. تهدف هذه الصناديق إلى توجيه الفائض بشكل استراتيجي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام. من خلال هذه الأنواع المختلفة من صناديق الثروة السيادية، تعمل الدول على استثمار الفائض المالية التي تحققها عبر مختلف المصادر، مما يساعد على تنمية الأصول الوطنية وتأمين استدامة الثروات للأجيال المستقبلية^(٨).

(٨) د/احمد ماهر شمس، مرجع سابق، ص ٩٢

المبحث الثاني

دور صناديق الثروة السيادية المصرية في دعم الاستثمار والتنمية الصناعية والعمرائية واسترائية الصندوق في مواجهة الأزمات المالية

تمهيد وتقسيم:

يعمل صندوق مصر السيادي على جذب الاستثمارات من خلال تطبيق استرائية استثمارية شاملة ومتنوعة عبر عدة قطاعات، تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي والمساهمة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تسعى لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. يتماشى هذا النهج مع أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠" الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير مختلف المجالات. ومن خلال استثماره في القطاعات المختلفة، يسعى الصندوق إلى تعزيز مقدرات الدولة والحفاظ على ثرواتها المتنوعة، بما في ذلك طبيعتها، تاريخها العريق، وثروتها البشرية، ليكون بذلك نقطة انطلاق نحو مستقبل عصري في مصر.

المطلب الأول

مدي تأثير الصندوق السيادي المصري على الاستثمار والتنمية

تمهيد وتقسيم:

يعد "الصندوق السيادي المصري" أحد أبرز الأدوات التي تسعى الدولة المصرية من خلالها إلى تنمية أصولها المالية وتعظيم الاستثمارات في مشروعات استرائية، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية. في السنوات الأخيرة، أصبح من الواضح أن دور الصندوق السيادي المصري لا يقتصر فقط على إدارة الأموال العامة، بل يمتد ليشمل تنمية القطاع العمراني ودعم مشروعات التنمية المستدامة في مختلف المجالات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

أيضاً نشأت صناديق الثروة السيادية منذ فترة طويلة، إلا أنها ظلت لفترة غير معروفة على نطاق واسع. لكن هذا الوضع تغير في عام ٢٠٠٦، عندما أثار الجدل حول محاولة شركة دبي العالمية للموانئ شراء عمليات إدارة الموانئ في ست محطات بحرية كبرى في الولايات المتحدة. وقد أثارت هذه المحاولة قلقاً بشأن الأمن الوطني الأمريكي، مما أدى إلى نقاش موسع حول دور ومسؤوليات هيئات الاستثمار السيادية^(٩).

تعكس هذه الاستثمارات توجه صندوق مصر السيادي نحو استثمار الفرص المتاحة في القطاعات الاستراتيجية، ولا سيما قطاع الرعاية الصحية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وسعيًا إلى رفع

(٩) د. أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان أثر صناديق الثروة السيادية على تمويل المشروعات في مصر، دراسة مقارنة مجلة مصر المعاصرة، المجلد رقم ١٠٦ العدد رقم ٥١٧ عام ٢٠١٥، ص ٣٦٢.

كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما تبرز هذه الخطوة الدور المحوري للتكامل بين القطاعين العام والخاص في تمويل وتنفيذ المشروعات الكبرى، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل في مصر^(١٠).

الاستثمار غير المباشر لصناديق الثروة السيادية:

يشير الاستثمار غير المباشر، أو ما يُعرف بالاستثمار في الأسواق الخاصة، إلى توجيه رؤوس الأموال نحو أصول طويلة الأجل وغير سائلة مثل البنية التحتية والطاقة والزراعة والعقارات. ونظراً لتعقيد هذه الاستثمارات وغياب الشفافية المعلوماتية، تعتمد العديد من صناديق الثروة السيادية على مديري الاستثمار وشركات الوساطة لتنفيذها. ويوفر هذا النمط من الاستثمار فرصاً لعوائد مرتفعة، لكنه يتطلب خبرات متخصصة وإدارة نشطة، وهو ما يدفع بعض الصناديق إلى التعاون مع جهات خارجية لتعزيز القيمة المضافة وتقليل المخاطر^(١١).

وتحدث سليمان أيضاً عن خطة تطوير منطقة وسط البلد، حيث يتم العمل على استغلال المباني القديمة، بما في ذلك مربع الوزارات التي انتقلت إلى العاصمة الإدارية الجديدة ومبنى الحزب الوطني. تهدف خطة تطوير وسط البلد إلى إعادة الحياة والرونق لهذه المنطقة التاريخية، مع تضمين استخدامات متعددة مثل الفنادق، الشقق الفندقية، والمكاتب الإدارية، بالإضافة إلى المحلات التجارية والمطاعم وأماكن للفنون للشباب. يتم التنسيق في هذا السياق مع المجلس الأعلى للتنسيق الحضاري ووزارات الآثار والإسكان، حيث يقدم المطورون طلبات تطوير لهذه المباني.

يشمل هذا المشروع إنشاء مجموعة متنوعة من المشروعات الخدمية والصحية، بالإضافة إلى المحلات التجارية والمطاعم وغيرها من الأنشطة التجارية.

كشف سليمان عن استهداف تطوير ٢٦٠٠ غرفة فندقية في منطقة وسط البلد، بالإضافة إلى تطوير ١٥ ألف متر مربع من المساحات الخضراء لتوفير متنفس للمنطقة. كما أشار إلى ضرورة إعادة تأهيل بعض المباني وإنشاء جراجات لتخفيف الازدحام المروري في المنطقة. وأضاف أن الشقق الفندقية تعد من العناصر المهمة في السياحة بمصر، مع التركيز على الاستثمار في تقنيات لتخفيض الانبعاثات الكربونية، مما سيسهم في إعادة إحياء منطقة وسط البلد وعودتها إلى مكانتها السابقة كـ "باريس الشرق".

(١٠) محسن عبد الرزاق ابراهيم، الصندوق السيادي استثمارات ب ٢ مليار جنيه في الرعاية الصحية ، مقالة ، ٢٠٢٣ ، العدد ٦٧٩٩.

(١١) صلاح حامد محمد حسنين، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع المجلد ٣، العدد ٣، لسنة ٢٠٢٢ ص ٧٦٣

16

سانتياجو"، وهي المبادئ المتفق عليها بين الصناديق السيادية منذ عام ٢٠١٦، لتطبيق إدارة رشيدة ومستدامة للصناديق السيادية الدولية^(١٣)

صندوق مصر السيادي و"كونكورد إنترناشيونال انفستمننتس" يطلقان صندوق للاستثمار في خدمات الرعاية الصحية المتنوعة القاهرة في ٦ مايو ٢٠٢٠

أعلن صندوق مصر السيادي وشركة إدارة الاستثمارات كونكورد إنترناشيونال انفستمننتس، ومقرها نيويورك، اليوم عن توقيع مذكرة تفاهم MOU تتضمن تعاون الكيانين لتأسيس شركة مشتركة لإدارة صندوق متخصص في قطاع الرعاية الصحية يستثمر بشكل أساسي في مصر وكذلك الشرق الأوسط وأفريقيا.

يبلغ حجم الصندوق المستهدف ٣٠٠ مليون دولار أمريكي كمرحلة أولية ويهدف الى تعظيم قيمة الأصول على المدى الطويل من خلال الاستفادة من فرص الاستثمار المباشر في مصر، كما سيعمل كمحفز لجذب استثمارات اجنبية مباشرة كبيرة وكذلك خلق فرص الاستثمار المشترك في مشاريع اخرى ضخمة. ويهدف صندوق مصر السيادي من خلال الصندوق الجديد الى خلق منصة رعاية صحية متنوعة تستفيد من تزايد عدد السكان في مصر الذين يحتاجون لخدمات رعاية صحية مختلفة، كما يسعى لإنشاء كيانات رعاية صحية عالمية موجهة للتصدير تغطي الأنشطة الصحية المختلفة، إلى جانب تعظيم قيمة الشركات الواعدة في هذا القطاع، والأصول غير المستغلة ودعم التخصصات الجديدة، مستغلة بذلك موقع مصر الفريد والناخفض النسبي لتكاليف الإنتاج والخدمات الصحية بمصر لتصديرها الى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

قالت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي إن الاستثمار في الرعاية الصحية هو من أولويات الحكومة المصرية في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمة فيروس كورونا المستجد، كما أن الاهتمام بصحة المواطن المصري هو جزء رئيسي من رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، مؤكدة أن التركيز على القطاع الصحي يرتبط ببرنامج عمل الحكومة في إطار بناء الإنسان المصري عبر تطبيق نظام صحي متكامل قادر على تحسين المؤشرات الصحية وتحقيق التغطية الشاملة لكل المواطنين. أضافت السعيد أن إنشاء صندوق متخصص للاستثمار في خدمات الرعاية الصحية المتنوعة؛ يعكس دور صندوق مصر السيادي في الإسراع في جذب الاستثمارات

(13)<https://search.app/V25kwdjF1QJzBBrx7>

قرار مجلس إدارة صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية رقم (٥) لسنة ٢٠٢١ بإصدار شهادة تسجيل صندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية رئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية

إلى أصول الدولة بهدف تعظيم قيمتها، مع زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، مؤكدة أن رؤية مصر ٢٠٣٠ اعتبرت القطاع الخاص شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية، حيث تقع على عاتق القطاع الخاص مسئولية تنفيذ الجزء الأكبر من المشروعات، في حين تلعب الدولة دورها كمنظم فعال في رسم السياسات ووضع المعايير والمتابعة والمراقبة.

وقال أيمن سليمان الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي: " لقد بدأ صندوق مصر السيادي وشركة كونكورد إنترناشيونال انفستمننتس كأحد شركاء الاستثمار في مجال الصحة عملية تأسيس شركة إدارة مشتركة لجذب وإدارة الاستثمارات، في صندوق للاستثمار في خدمات الرعاية الصحية والأدوية، يهدف لتعظيم قيمة أصول الدولة والقطاع الخاص على المدى الطويل، ونحن سعداء بهذه الشراكة ونتطلع للاستفادة من خبرة كونكورد الواسعة في مجال إدارة مشروعات الرعاية الصحية."

وأضاف سليمان: " دور صندوق مصر السيادي بالغ الأهمية في جذب الاستثمارات إلى تلك الأصول خاصة مع وجود حاجة متزايدة للاستثمار في تحديث وتوسيع مرافق الرعاية الصحية، ومع استمرار تفشي وباء COVID-19 حول العالم وتزايد أثاره السلبية على الاقتصاد العالمي، فإنه من الضروري بالنسبة لنا أن نكون جاهزين وأن نخلق حلولاً من شأنها أن تقلل الضغط الذي سببه الفيروس على أنظمة الرعاية الصحية في المنطقة والعالم."

وأكد سليمان أن كلاً من قطاعي الرعاية الصحية والأدوية كانا على رأس قائمة أولويات الصندوق، وتوقيع مذكرة التفاهم اليوم يتوج جهودنا الجماعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك المجالات.

وقال محمد صالح يونس، رئيس مجموعة كونكورد: " تود مجموعة كونكورد أن تشكر معالي الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، والسيد أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، على اختيارنا كشريك في إنشاء هذا الصندوق، ونحن نؤمن أنه مع فريق الإدارة القوي للصندوق السيادي بجانب الدعم الحكومي الكبير وفريق الإدارة المحترف في كونكورد وخبرته الطويلة في هذا المجال فإننا سوف نصل إلى أهدافنا الطموحة."

وأضاف يونس: "يوجد طلب مستمر على هذه الصناعة التي تشمل منتجي الأدوية ومقدمي الخدمات التشخيصية مثل معامل التحاليل ومراكز الأشعة وخدمات التمريض والمستشفيات والعيادات وغيرها من المرافق الصحية المتخصصة، والتي تشهد معدل نمو سنوي مرتفع."

وأكد يونس أن مدير الصندوق سيقوم باختيار الاستثمارات الواعدة من الدولة والقطاع الخاص لخلق استثمارات متنوعة في قطاع الرعاية الصحية بهدف تعظيم قيمتها على مدى فترة الاستثمار، مشيراً

إلى الفرص الهائلة للتوسع في أفريقيا والشرق الأوسط باستخدام موارد السوق الكبيرة والمتمامية في مصر والتي تمنح للصندوق فرصة فريدة^(١٤).

علاوة على ذلك، وفقاً لمعهد صندوق الثروة السيادية، فقد احتل صندوق مصر السيادي في عام ٢٠٢٠ المرتبة ٤٣ من بين ٩٣ صندوقاً للثروة السيادية على مستوى العالم من حيث حجم الأصول. وفي عام ٢٠٢١، قام الصندوق بتوقيع اتفاقيات لتنفيذ ١٠ مشاريع استثمارية بلغ إجمالي قيمتها ٢٥,٥ مليار جنيه، شملت قطاعات متنوعة مثل البنية التحتية، السياحة، الاستثمار العقاري، تطوير الآثار، الخدمات المالية، التحول الرقمي، التعليم، والصناعة.

وفي مارس ٢٠٢٣، وبقيادة صندوق مصر السيادي، تم توقيع اتفاق مع الصندوق السيادي المالطي لتأسيس "مؤسسة صناديق الثروة السيادية لأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في مالطا، بحضور ممثلين من فرنسا، إسبانيا، المغرب، الكويت، إيطاليا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. يعد هذا التعاون خطوة هامة نحو إنشاء شبكة استثمارية إقليمية تهدف إلى تعزيز التعاون بين صناديق الثروة السيادية في المنطقة، وبالتالي إطلاق إمكانات الاستثمار في مصر عبر شراكات طويلة الأجل.

تهدف هذه المؤسسة إلى أن تكون منصة إقليمية للأعضاء للتواصل وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تسعى الشبكة إلى حشد رؤوس الأموال المدعومة من الصناديق السيادية، مما سيساهم في تمويل المشاريع والشركات في هذه المنطقة التي تعاني من فجوة تمويل استثمارية تقدر بحوالي ٧٠٠-٩٠٠ مليار دولار أمريكي، مع التركيز على الاستثمار في مجالات التكنولوجيا الخضراء، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار.

وفيما يتعلق بالاستثمارات العربية، نجح صندوق مصر السيادي في جذب استثمارات تقدر بـ ٣,٣ مليار دولار من صناديق الثروة السيادية العربية خلال عام ٢٠٢٢. وقد توزعت هذه الاستثمارات على عدد من القطاعات الحيوية مثل الهيدروجين الأخضر، السياحة، الاستثمار العقاري، تطوير الآثار،

(١٤) Concord International Investments Group, LP

الصناعة، والخدمات المالية، بالإضافة إلى التحول الرقمي والتعليم. كما يدرس الصندوق في الفترة المقبلة تنفيذ ٤٤ مشروعاً خلال السنوات الخمس القادمة بإجمالي استثمارات تصل إلى ١٤٠ مليار جنيه^(١٥).

المطلب الثاني

دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات المالية

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الصناديق السيادية من الأدوات المالية الهامة التي تستخدم من قبل الدول لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وقد اكتسبت هذه الصناديق في الآونة الأخيرة أهمية متزايدة في مواجهة الأزمات المالية العالمية والمحلية، بما لها من قدرة على تحقيق التنوع الاقتصادي والحد من التأثيرات السلبية للأزمات المالية.

في عالم يشهد تقلبات اقتصادية متزايدة وأزمات مالية متكررة، أصبح من الضروري أن تبحث الدول عن آليات فعالة لضمان استقرارها الاقتصادي وتخفيف آثار هذه الأزمات.

يعد صندوق الثروة السيادي المصري أداة قوية لمواجهة الأزمات المالية، وذلك من خلال استراتيجياته المتنوعة في الاستثمار ودعمه للاقتصاد الوطني. وقد لعب دوراً بارزاً في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٤) عبر التنويع الاستثماري، دعم المشروعات القومية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. كما كان له دور فعال خلال أزمة كورونا من خلال دعم القطاع الصحي وتحفيز الاقتصاد، مما ساهم في تخفيف آثار الأزمة وتعزيز تعافي الاقتصاد المصري ومع استمرار تطوير هذه الاستراتيجيات، يمكن أن يكون الصندوق عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في مصر

خلال العامين الماضيين، نجح صندوق مصر السيادي في إنشاء منصة استثمارية مع نظيره الإماراتي، والتي بلغت قيمتها حوالي ٢٠ مليار دولار، بهدف الاستثمار في مجموعة متنوعة من القطاعات والمجالات الحيوية مثل الصناعات التحويلية، والطاقة التقليدية والمتجددة، والتكنولوجيا، والأغذية، والعقارات، والسياحة، والرعاية الصحية. كما أبرم الصندوق اتفاقيتين في نوفمبر ٢٠١٩ مع وزارة قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار القومي لتعزيز الاستفادة من الأصول المملوكة لهما.

ومع انتشار فيروس كورونا، أعلن الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، أيمن سليمان، في إحدى تصريحاته أن الجائحة قد فرضت على إدارة الصندوق إعادة ترتيب أولويات الاستثمار، بحيث تم

(١٥) د/ أسماء فهمي - مقالة- بعنوان مستقبل صندوق مصر السيادي في قيادة الاستثمارات المستدامة ٢٠٢٢/١١/١٥-المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية لمزيد من التفاصيل زيارة الرابط <https://ecss.com.eg/21614>

توجيه هذه الأولويات نحو قطاعات الصناعات الغذائية، وقطاع الأدوية، والتكنولوجيا المالية. حيث سلطت الأزمة الضوء على أهمية تحسين خدمات التمويل المالي والبنية التحتية التكنولوجية في مواجهة التحديات المستقبلية. في هذا السياق، يخطط الصندوق لإنشاء مراكز لوجستية للأدوية والمستحضرات الطبية، بالإضافة إلى بناء مخازن لهذه المنتجات بالتعاون مع هيئة الشراء الموحد، وذلك استعداداً لاستمرار تداعيات فيروس كورونا أو أي أوبئة محتملة في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يطلق الصندوق خلال الفترة المقبلة أربعة صناديق فرعية متخصصة في قطاعات متنوعة، وهي: الخدمات، والتكنولوجيا المالية، والتصنيع الغذائي والزراعة، والخدمات الصحية، بالإضافة إلى البنية التحتية والإنشاءات.

يمكن القول أن فيروس كورونا قد فتح أمام الصناديق السيادية فرصة لإعادة تقييم استراتيجياتها الاستثمارية، حيث اتجهت العديد من هذه الصناديق إلى ضخ فوائضها المالية في الاقتصاد المحلي لتعزيز استقراره ومواجهة الأزمات الاقتصادية، مما يعكس أهمية التكيف مع التحديات العالمية من خلال استراتيجيات استثمارية مرنة ومستدامة^(١٦).

أيضاً تمكنت بعض الصناديق من التعامل مع الأزمة من خلال الاستفادة من السيولة الوفيرة وحماس استثماري لشراء حصص في الشركات المتضررة تبنت صناديق أخرى نهجاً أكثر تحفظاً عبر تعزيز قاعدة السيولة استعداداً لمواجهة التزامات المستقبلية، ورغم هذه الاختلافات في الاستجابة، إلا أن دور الصناديق السيادية في هذه الأزمة كان ذا أهمية استراتيجية خاصة في الأشهر الأولى التي شهدت تراجعاً حاداً في الأسواق المالية من خلال التزامها بالانضباط في إعادة توزيع أصول محفظتها المالية استطاعت هذه الصناديق تفادي المخاطر المفرطة والبيع المذعور، وهو ما ساعد على تحقيق نوع من التوازن في الأسواق المالية، ولم يقتصر دور الصناديق السيادية على استقرار الأسواق المالية فحسب بل توسع ليشمل دعم الاقتصاد المحلي وضخ السيولة لسد الثغرات في الميزانيات العامة، على سبيل المثال ساهمت بعض الصناديق في تمويل البحوث العلمية لتطوير لقاحات كوفيد ١٩ وإنتاج مضادات الفيروسات لعلاج المرضى، أيضاً استفادت الصناديق السيادية من تجاربها السابقة خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨؛ حيث لوحظ تراجع كبير في مستويات الخوف والمخاطرة، بالإضافة إلى ذلك أسهمت استجاباتها في عملية إعادة توزيع الأصول مما مكنها من استيعاب آثار الأزمة بشكل أفضل^(١٧).

(١٦) د/ بسنت جمال - جائحة كورونا تبرز دور الصناديق السيادية اثناء الأزمات - مقالة - لسنة ٢٠٢٠ لمزيد من التفاصيل زيارة الرابط: <https://ecss.com.eg/author/basant-gamal/>. ٢٠٢٤/٨/٥.

(١٧) سمير أوسعيد، احمد رجراج - دور صناديق الثروة السيادية في مواجهة أزمة covid-19 مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، مجلد ٢٤ العدد (١) لسنة ٢٠٢١ ص ٤٢١، ٤٢٢

أسهمت الأزمة المالية العالمية في دفع الحكومات الغربية إلى الترحيب باستثمارات صناديق الثروة السيادية، باعتبارها أدوات لإنعاش الأسواق المنهارة، مع الدعوة لوضع مبادئ طوعية لضمان التزام هذه الصناديق بالمعايير الاستثمارية المقبولة. ورغم ذلك، لا تزال هذه الصناديق تُستخدم أيضاً كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، كما هو الحال في دول الخليج التي توظفها لدعم التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وفي المقابل، تستمر بعض المخاوف في الغرب تجاه توسع أنشطة المؤسسات المملوكة للدولة، لا سيما في الصين. إلا أن الأدلة تشير إلى أن الاستثمارات الصينية، بما فيها تلك التي تنفذها الشركات الحكومية، تُدار وفق دوافع تجارية بحتة، مثل تأمين الموارد، واكتساب التكنولوجيا، والتوسع في الأسواق العالمية، وهو نهج مشابه لما تتبعه الشركات متعددة الجنسيات الغربية. كما أن قرارات الاستثمار الصينية غالباً ما تُتخذ بمشاركة أطراف خارجية متعددة، وتُدار عبر خبرات محلية، ما يضعف من صحة الادعاءات حول الدوافع السياسية^(١٨).

أثارت السياسات التوسعية لبعض صناديق الثروة السيادية، إلى جانب محدودية الشفافية، تساؤلات حول أهدافها الحقيقية وتأثيرها المحتمل على الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ولضمان حوكمة فعّالة، جرى اقتراح إطار معياري يقيّم أداء هذه الصناديق استناداً إلى ٣٣ عنصراً موزعة على أربع فئات: الهيكل التنظيمي، الحوكمة، المساءلة والشفافية، وسلوك الصندوق. ومع اتساع نطاق الاستثمارات الحكومية العابرة للحدود، تبرز الحاجة إلى اعتماد معايير دولية موحدة تُوجّه هذه الأنشطة بما يعزز الثقة والاستقرار العالمي^(١٩).

وأخيراً تعد مبادئ مجموعه العمل الدولية (مبادئ سانتياغو) مرجعية هامة لصناديق الثروة السيادية.

هي مجموعة من المبادئ الإرشادية التي تم وضعها لتعزيز الشفافية في إدارة صناديق الثروة السيادية حول العالم. تم الاتفاق عليها في سانتياغو، تشيلي، في عام ٢٠٠٨، حيث اجتمعت مجموعة من

(18)George Gilligan and Megan Bowman: "State Capital: Global and Australian Perspectives", Seattle University Law Review, Vol. 37, 2014, PP635-636.

(19)Edwin M. Truman: "Sovereign Wealth Fund Transparency and Accountability Explored", Wake Forest Law Review, 2017 Spring Symposium: "The Future of Sovereign Wealth Funds".

الدول المالكة للصناديق السيادية لتطوير مجموعة من المعايير المشتركة التي تهدف إلى تحسين حوكمة الصناديق وتعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في إدارتها.

تشمل مبادئ سانتياغو ٢٤ مبدأً موزعة على عدة محاور رئيسية، منها:

١. **الحوكمة:** التأكد من أن صناديق الثروة السيادية تدار بشكل مستقل وشفاف مع وجود نظام حوكمة فعال.

٢. **الشفافية:** ضرورة أن تكون عمليات الصندوق واضحة للجمهور وأن يتم تقديم تقارير منتظمة حول استثماراته وأدائه.

٣. **المساءلة:** يجب أن يتحمل القائمون على الصندوق مسؤولية إدارة أمواله وأن تكون هناك آليات لمراقبة هذه الإدارة.

٤. **الاستثمار المسؤول:** التأكيد على ضرورة أن تكون الاستثمارات متوافقة مع أهداف التنمية الوطنية للمستفيدين من هذه الصناديق.

مبادئ سانتياغو تغطي ثلاث محاور أساسية تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الرشيد في إدارة صناديق الثروة السيادية:

١. **الإطار القانوني والأهداف:** يعد هذا المحور بمثابة الركيزة الأساسية التي تضمن وجود إطار مؤسسي قوي ومستقر لتنفيذ سياسات الحوكمة الفعالة. يركز على ضرورة التنسيق بين أهداف الصندوق وسياساته الاقتصادية الكلية، بما يساعد على صياغة استراتيجيات استثمار ملائمة ومتوافقة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية المعلنة.

٢. **الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة:** يسلط الضوء على أهمية الفصل بين وظائف الجهة المالكة للصندوق وفريق الإدارة. يهدف هذا الفصل إلى ضمان الاستقلالية في اتخاذ قرارات الاستثمار بعيداً عن أي تدخلات سياسية، مما يعزز من قدرة الصندوق على اتخاذ قرارات استثمارية موضوعية ومدروسة بناءً على خطة استثمار واضحة ومنهجية استثمارية منضبطة.

٣. **الاستثمار وإدارة المخاطر:** هذا المحور يتناول مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان سلامة العمليات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية. يركز على تعزيز ممارسات إدارة المخاطر لضمان تحقيق العوائد المالية المستدامة وتقليل المخاطر التي قد تواجه الصندوق في ظل التغيرات الاقتصادية أو الجيوسياسية العالمية.

تعد مبادئ سانتياغو مرجعية مهمة تساهم في تعزيز ثقة الأسواق الدولية في الصناديق السيادية وتهيئ بيئة أكثر استقراراً وأمنة للاستثمار^(٢٠).

الخاتمة

يمكننا التأكيد على أن صناديق الثروة السيادية تشكل أداة استراتيجية هامة في دعم الاقتصاد المصري، سواء من خلال توفير مصادر تمويلية مستدامة أو دعم استقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة الأزمات المالية العالمية أو الإقليمية. لقد أظهرت التجارب الدولية والمحلية أن صناديق الثروة السيادية لا تقتصر على استثمار الثروات المتراكمة، بل يمكن أن تكون محركاً أساسياً لتمويل المشاريع الكبرى وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار المالي.

وفي السياق المصري، لعبت صناديق الثروة السيادية دوراً مهماً في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على الإيرادات التقليدية مثل صادرات النفط والغاز. كما ساعدت في تطوير بنية تحتية متكاملة لدعم الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الاقتصادية. ومع ذلك، تبقى الحاجة ملحة لتحسين آليات إدارة هذه الصناديق وتوجيه استثماراتها بشكل يعزز من قدرتها على استدامة النمو وتحقيق رفاهية المواطنين.

إن تعميق التعاون بين صناديق الثروة السيادية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى التركيز على الشفافية والمساءلة، يعد من أبرز عوامل النجاح في تعزيز الدور الحيوي لهذه الصناديق في مواجهة التحديات المستقبلية. ومن المتوقع أن يكون لصناديق الثروة السيادية في مصر دور أكبر في السنوات القادمة، شريطة توافر الإرادة السياسية والرؤية الاقتصادية المتكاملة لتحقيق أقصى استفادة من هذه الأداة المالية المبتكرة.

النتائج:

تمكن صندوق مصر السيادي منذ إنشائه من تحقيق العديد من الإنجازات التي ساهمت بشكل جوهري في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فيما يلي أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

١. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية: ساهم إنشاء صندوق مصر السيادي بشكل كبير في الاستفادة من الموارد الاقتصادية العاطلة وغير الراححة، مما أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

(٢٠) د/ ساخي بوبكر، حوكمة صناديق الثروة السيادية في إطار مبادئ مجموعة العمل الدولية (مبادئ سانتياغو)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، لسنة ٢٠٢٣ ص ٢٠٨ وما بعدها .

وتقليل عبء المشروعات العامة الخاسرة على الموازنة العامة للدولة. هذا التوجه أدى إلى خلق المزيد من فرص العمل الحقيقية والمنتجة، كما نجحت الدولة في توظيف الخبرات البشرية القادرة على استثمار أصول الصندوق بشكل أمثل.

٢. **التعاون الفعّال مع الهيئات الحكومية:** تم التنسيق والتعاون بين صندوق مصر السيادي ووزارة المالية، مما ساعد في تعزيز جهود الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال هذا التعاون، تم دمج كافة الجهود التنموية ضمن إطار استراتيجي مشترك لتحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على الاقتصاد المصري.

٣. **إسهامات كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:** أصبح صندوق مصر السيادي نقطة تحول هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث ساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استثمار الكفاءات البشرية وتنفيذ المشاريع التي تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية، مما أعطى الصندوق دوراً بارزاً في الاقتصاد المصري.

٤. **تركيز الصندوق على الاستثمارات طويلة الأجل:** عمل صندوق مصر السيادي على تعزيز الاستثمارات طويلة الأجل في قطاعات حيوية مثل الزراعة، والبنية التحتية، والعقارات، ورأس المال البشري، وهي المجالات التي تسهم في دعم أهداف التنمية المستدامة. وقد ساعد ذلك في تعزيز نمو الاقتصاد المصري وتحسين جودة حياة المواطنين.

التوصيات:

فيما يلي التوصيات والاستراتيجيات الحديثة لصندوق مصر السيادي، والتي تم تحديدها بناءً على تحليل دقيق للتوجهات المستقبلية لزيادة تأثير الصندوق على الاقتصاد الوطني ودعمه لمشروعات التنمية المستدامة:

١. **زيادة المشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية:** يجب على صندوق مصر السيادي تعزيز التعاون مع الصناديق السيادية العربية والأجنبية بهدف دعم قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. هذا التعاون يسهم في تبادل الخبرات وتوسيع دائرة الاستثمارات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

٢. **التركيز على الصناعات الناشئة:** ينبغي توجيه استثمارات الصندوق نحو الصناعات الناشئة التي تحقق التنمية المستدامة لمصر. كما يجب التركيز على التوزيع القطاعي لمحظة الاستثمارات بشكل يعزز النمو في القطاعات الحيوية داخل مصر، مع تجنب استثمارات الصندوق في الخارج بما يتماشى مع استراتيجية الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣. الشفافية في نشر نتائج الأعمال: يجب أن تلتزم صناديق الثروة السيادية بنشر نتائج أعمالها واستثماراتها بشكل شفاف وواضح للجمهور، وتمكين الجهات الرقابية من متابعة تلك الأنشطة. نشر التقارير والنشرات الدورية يسهم في تعزيز الثقة بين الجمهور وصندوق مصر السيادي
٤. تطوير أنظمة الوقاية من الأزمات المالية: يجب تزويد صناديق الثروة السيادية بأنظمة فعّالة للوقاية والإنذار المبكر من الأزمات المالية والاقتصادية. تحسين أداء الأقسام المسؤولة عن مراقبة وتحديد المخاطر المختلفة المصاحبة لاستثمارات الصندوق يعد أمراً حيوياً لضمان استدامة الأصول وحمايتها من التقلبات الاقتصادية.

المراجع:

- أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان أثر صناديق الثروة السيادية على تمويل المشروعات في مصر، دراسة مقارنة مجلة مصر المعاصرة، المجلد رقم ١٠٦ العدد رقم ٥١٧ عام ٢٠١٥، ص ٣٦٢.
- أحمد ماهر شمس الدين، صناديق الثروة السيادية - مجلة البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد ٨ العدد ١ - لسنة ٢٠٢٤، ص ٩٥-٩٦-٩٧.
- اسماء فهمي - مقالة- بعنوان مستقبل صندوق مصر السيادي في قيادة الاستثمارات المستدامة ١١/٢٠٢٢-المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية لمزيد من التفاصيل زيارة الرابط <https://ecss.com.eg/21614>
- أول تقرير لصندوق مصر السيادي عن جهوده وخطته الاستثمارية- <https://www.youm7.com/story/2024/1/5> اليوم السابع.
- آيات صلاح دكروري، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، مقالة لسنة ٢٠٢٢، ص ٤٨
- بسنت جمال - جائحة كورونا تبرز دور الصناديق السيادية أثناء الأزمات - مقالة - لسنة ٢٠٢٠المزيد من التفاصيل زيارة الرابط :٢٠٢٤/٨/٥. <https://ecss.com.eg/author/basant-gamal/>
- ساخي بوبكر، حوكمة صناديق الثروة السيادية في إطار مبادئ مجموعة العمل الدولية (مبادئ سانتياغو)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، لسنة ٢٠٢٣ ص ٢٠٨ وما بعدها .
- سمير أوسعيد، أحمد رجراج - دور صناديق الثروة السيادية في مواجهة أزمة covid-19 مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، مجلد ٢٤ العدد (١) لسنة ٢٠٢١ ص ٤٢١، ٤٢٢
- صلاح حامد محمد حسنين، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع المجلد ٣، العدد ٣، لسنة ٢٠٢٢ ص ٧٦٣.
- قرار مجلس إدارة صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية رقم (٥) لسنة ٢٠٢١ بإصدار شهادة تسجيل صندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية رئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية <https://search.app/V25kwdjF1QJzBBrx7>
- محسن عبد الرازق إبراهيم، الصندوق السيادي استثمارات ب ٢ مليار جنيه في الرعاية الصحية ، مقالة ، ٢٠٢٣، العدد ٦٧٩٩.
- نشر مركز المعلومات، الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء - ١/١١/٢٠٢٢
- نهاية البيان عن صندوق مصر السيادي Concord International Investments Group, LP

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A

<https://www.youm7.com/story/2024/1/5/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1->

Report issued by **swf institute sovereign wealth fund rankings**, 2020. Available at <https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>.
14/9/2022www.tsfe.com

Edwin M. Truman: "Sovereign Wealth Fund Transparency and Accountability Explored", Wake Forest Law Review, 2017 Spring Symposium: "The Future of Sovereign Wealth Funds".

George Gilligan and Megan Bowman: "State Capital: Global and Australian Perspectives", Seattle University Law Review, Vol. 37, 2014, PP635-636.

Peter B. Clark and Ashby H.B. Monk Sovereign Development Funds: Designing High-Performance, Strategic Investment Institutions, September 30, 2015, PP 2-8.